

المطلب الثاني يناقش مصادر القانون التجاري "الاحتياطية" أو "التفسيرية". هذه المصادر تختلف عن المصادر الرسمية كونها اختيارية وليست ملزمة للقاضي. يمكن للقاضي أن يرجع إلى هذه المصادر بحثاً عن حل للنزاع أمامة دون أن يلتزم باتباعها. وتشمل المصادر التفسيرية: